الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لا تتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

شرط الثقافة:شرط الدولة المدنية

علي حسن الفواز
كاتب

في الثقافة ثمة حلول كثيرة! هذا ما كان يكرره صاحبي النخبوي بهوس غريب ، حتى كدت اتصوره ممسوسا بتعويذة الحلول الثقافية التي يطردها السياسيون عادة من اجندتهم وبرامجهم. هذا الامل قد يردده البعض وسط متاهة غريبة من اللاحلول التي تعتور الحياة العراقية الواقفة عند حافة الاحتمال... هناك كثيرون ان الثقافة لاتأتي بالحل اطلاقا ، وان حلول الازمات(عراقية او عربية) تأتي وتتشكل في الخارج ، كما حدث للازمة اللبنانية مؤخراً ، حيث الكل الذي جاء كان سياسيا من اخمص قدميه حتى جبينه. لكن يبدو ان الحالة العراقية كما يتصور هذا البعض المتفائل تختلف ، وان في ازمتها الكثير من التطاحن الثقافي ، لذا يجب ان يكون المثقفون على الخط دائما ، وليس بالضرورة ان تكون كل الثقافة نوعاً من (البطرنة) وانها لاتعدو ان تكون صناعة غير منتجة للكلام ، وان اصحابها يرقصون ويغنون ويقولون اشياء غير مفهومة. نعرف ان صناعة هذه الثقافة لاتشبه الصناعات الثقيلة ، ولاتمسّ الهموم الثقيلة ، حتى ان احدهم (من خارج التوصيف الثقافي/ لكنه داخل التوصيف الاجتماعي) وصف اختيار وزارة الثقافة لطليفه بالمهزلة ، لانها وزارة(الدنبكجية) الذين هم عازفو الطبل الذين يرافقون مطربي الحفلات الشعبية!

فكيف اجد تبريرا لصاحبي وانا اسمع كل هذا اللغط اليومي، والعزلة المتواصلة والمكرسة التي يعيشها المثقفون(خاصة اصحاب الاداب والفنون) وقلة حيلتهم في الوصول الى البيوت السرية للسياسيين، والتعرف على طرقهم الخاصة للحرير، فضلا عن ان هناك من يقول ان ميزانية وزارة الثقافة هي اسوأ ميزانية بين ميزانيات الدولة العراقية صاحبة المليارات، وانها لاتعادل سوى ربع ميزانية جامعة البصرة مثلا، وان هذه الوزارة فقدت الكثير من امتيازت هويتها ووظائفها وحضورها وقوتها في صناعة وجداني وطني للجميع، بعد ان استوزرت المحاصصات الطائفية لها وزراء لايفرقون بين الفنانة العراقية عواطف نعيم والفنانة المصرية الراحلة نعيمة عاكف..

فهل ثمة حلول ثقافية حقا؟ وهل ثمة من يدعو للمشرع العراقي اقتراح ملف ثالث او رابع اسمه الملف الثقافي، تخصص له الميزانيات والملاكات والخطط والبرامج والاستثمارات والزمن؟ وهل ثمة يقين بان الدولة الجديدة يمكنها ان تستثمر كل امتيازات الفاعلية الثقافية، والتاريخ العميق للثقافة العراقية لكي تتجاوز عقد الماضي وحساساته الصراعية التي تمظهرت عبر اشكال ثقافوية؟ هل يمكنها حقا ان تستفيد من دروس الماضي وتؤمن بان دولة المركز القديم لم تكتب تاريخا مقبولا للجميع، ولم تصنع سلاما ولا اطمئنانات ولا حتى شروطا حقيقية للمواطنة والعيش المشترك، حيث فرضت لذلك انماطا من الثقافات، تلك التي كرسها الاعلام الرسمي والدواوين الرسمية والايديولوجيا الرسمية وربما(القوة الرسمية)؟ وهل ثمة قناعة بان الحلول الثقافية، قد تحمل معها محاولة في فك الالتباس بين الخنادق والمفاهيم وسوء قراءة التاريخ ومروياته الكبرى؟ او ربما هي محاولة في السيطرة على تداعيات المحنة، واعادة انتاج الوعي المصنوع عند حافات الكثير من الثقافات الشعبية اساطيرها وخرافاتها التي كرستها للاسف بعض السلطات الاجتماعية والتدينية المتطرفة التي كانت مهيمنة هنا وهناك، وكأن العالم والبلاد لايتسعان للتعدد والتلون والاختلاف؟

هذه الاسئلة قد تجعل الحلول الثقافية لازمة وضرورية، لكنها بطيئة، لان الثقافة تؤسس وعيا، وصناعة الوعي تشبه زراعة النخيل، وانها تؤسس رأيا عاما، لكن الرأي العام صعب بسبب تاريخ الازمة التي تسحق الناس دائما.. كل هذا لايعني التغافل عن دور الثقافة، لان الثقافة هي الصناعة الوحيدة التي يمكنها ان تضغط وتحد من توهمات صنّاع الازمات، مثلما ان الثقافة تجعل الانسان قريبا من الحياة، من لذاتها ومتعها ومعارفها وقيمها الانسانية والجمالية، وبالتالي فان الثقافة الفاعلة ستكون قريبة من العمران وستطرد كل الافكار المحرضة على الموت، والمحرضة على اقصاء الاخر، اذ تكون الشراكة والحوار وقيم المواطنة، وخيارات الدولة المدنية هي نتائج من فعل الثقافة وعمرانها.

عاد صاحبي للتساؤل، ماذا حصل جيلنا والاجيال التي سبقتنا، والاجيال التي تلينا من نظام المراكز السلطوية، تلك التي ذهبت بالثقافة والمثقفين امّا للمزابل والقبور او التملق لها او طردهم في المنافي، طبخت لنا اشكالا معقدة ومفروضة من الافكار والاحلام واليوميات والقراءات، تلك التي كانت تشيع في بعض اجندتها الطاعة والحروب وتعدها مقدسة، وتشيع قتل الناس لاولادهم لانهم خانوا الوطن وهربوا من جبهات الدفاع عنه، تدعو الى معاقبة المتمردين على قداستها وحروبها الموهومة بقطع آذانهم لكي يوسموا بالعار كعلامة فارقة وجريمة مخلة بالشرف تحدد علاقتهم بالاخرين، وتمنعهم من الحقوق العامة ومنها الزواج من العائلات الاخرى، وربما تسقط الكثير من حقوقهم الشرعية.

واضاف قائلا، كل هذه المظاهر تجسدت في ممارسات ثقافية وخطابات اعلامية نسمعها يوميا بلغة التهديد والوعيد، حتى ان شرطيا تسلل تحت ثيابنا وبات يشاطرنا ساعاتنا واسرتنا.

فهل يمكن ان نترك الفعل الثقافي والحراك الثقافي والخطاب الثقافي في هذه المتاهة؟ وهل نجعل هذه المكونات خارج الارادة والمسؤولية دائما، وخارج شهوة الحرية، وخارج دور الدولة المدنية التي نريد، تلك التي يمكنها تسويق الكثير من الافكار التي تتبنى الديمقراطية كنظام لتداول السلطة وتداول اليات الحراك السياسي الذي نتصور انه(سر الازمة) دائما وان (الملفات الامنية والاقتصادية) هي بعض توصلاته..

قال صاحبي اعرف ايضا ان تاريخ التصنيع الثقافي كان تاريخا حكوميا، سلطويا، اي ان السلطة هي التي ترسم البرامج والمشاريع، وتحدد الميزانيات، وهي التي تدعة من تشاء لكي يكرس ويدعم توجهات هذا التصنيع، للاسف فقد سقطت اسماء تكرسها الرومانسية العربية في فخ هذه الدعوات، فهل ثمة بحث حقيقي عن(ثقافة مدنية) لكي تمهد الطريق للدولة المدنية، وبالتالي نخلص اجيالنا من عقد الدولة التي تبتلع كل شيء، بدءا من السلطة والمجتمع والاحزاب والميزانيات والمقاهي وغيرها؟ وهل ثمة وجود لهذه الدولة حقا؟

الدولة المدنية ليست بدعة، وليست شيئا عجبا، لكن العبور الى هذه الدولة يمر اولا عبر الثقافة دائما بكل ماتعنيه من منظومات معرفية ونقدية تشرعن الفكر العلمي الصناعي والثقافي المؤسس، تشرعن له الطرق والمسارات والاستعدادات، مثلما تشرعن له البرامج الواسعة للتنمية البشرية، تلك التي تدخل في مجالات التنمية الوجودية والنفسية والعملياتية بدءا من التعليم الاولي والجامعي والاستشاري والبناء الاجتماعي والمؤسساتي وتوسيع اليات الاقتصاد المنتج، واليات التخطيط وانتهاء بايجاد التشريعات التي تكفل حقوق المواطن وتحميه من أي غلواء قد تحدث في سياق التجاذبات السياسية .

ان الثقافة هي الجزء الفاعل من البناء المادي للمجتمع، كما يقول اصحاب(النقد الثقافي) وهي المضاد للجهل، الذي تعده الدراسات الانثربولوجية الجوهر في انتاج مظاهر الصراعات الاثنية وتداعياتها، فضلا عن مظاهر التردي الحضاري والعمراني. هذا التوصيف يجعل البنية التقافية بنية منتجة وفاعلة تؤثر في الحياة والعلاقات العامة، مثلما تؤثر في السوق والعلاقات العامة وفي تحسين الاداء داخل المجتمع والبيئة والفكر، اذ يكون المثقف هو الذي يصنع الاسئلة وهو الذي يكشف كل الانساق المضمرة للثقافة، وهو الذي يحررها من عقد تمركزاتها وشموليتاها القديمة، وبالتالي منع هيمنة اية ايديولوجيا مهما كانت.

ان صيرورة الدولة التي تتشكل في ضوء هذه التشكلات هي التي ستحمي الجميع، وستضع المستقبل الاجتماعي والسياسي امام افاق مكشوفة تقوم على اساس النقد والجدل وتبادل المنافع الثقافية، مثلما تضع الجميع امام حوارات متواصلة بناءة، لكنها غير مسلحة، وثقافات غير مسلحة، لان خيارات ثقافة العنف واقصاء الاخر يعني البقاء في مرحلة ما قبل الدولة، ما قبل النقد والاصرار على استعارة حروب القبائل والطوائف وانماط وعيها القاسية وغلظظتها وتوظيفها في مكان غير مناسب لها في عالمنا المعاصر، عالم التنافذ المعلوماتي، والتقنيات الهائلة، الهندسات الجينية، وثورات الدجيتال.

فهل ستظل الدولة الجديدة تضع كل حلولها في السلة الامنية؟ وهل تتصور ان عدوها المسلح يقف دائما عند الجبهات وعند الطرق المؤدية الى الطرق، او هو المتسلل عبر الحدود، او المتورط بقناعات لاتؤمن الاّ بالموت المسلح؟ وهل ان الملفات الاخرى ستظل مهمشة ومهملة لكي تترك مجالا لملف خطير اسمه الفساد بالتوغل الى جسد الدولة والمواطن والمؤسسات والقوانين؟ وهل ينبغي لنا ان نترك العديد من المفاهيم المستحدثة عرضة للتآويل غير الدقيقة، وغير الموضوعية، والتي قد يختلط فيها الكثير من الالتباس المضلل، هذا الذي يسيء الى الدين والدولة والمواطن، وينعكس ايضا على حقائق استثمار الاعلام وبرامج التصميم الثقافي وبناء القوة الايجابية التي تدعم مؤسسات الدولة.

ان حاجة الدولة الجديدة للثقافة وبرامجها وآلياتها وتصوراتها، يعكس التلازم ما بين بناء الدولة وبناء الانسان المواطن الفاعل والمحاور والمنتج، وتعكس ايضا الحاجة الى عصرنة الوعي بالكثير من(مفردات) حياتنا وتطهيرها من غبار حراكها في القاع، لان العالم من حولنا ضاج بمشكلات معقدة تعود اسبابها الى صراعات مرحلة ما قبل الدولة، وان نمطية الانظمة فيها بمهيمناتها السياسية لاتعني انها تسير في السياق الصحيح، لذا تبدو حاجات البحث عن المستقبل الامن، المستقبل الحاضن لحوارات الجميع، حوارات الحضارات والثقافات والهويات والاثنيات، يكمن في صناعة الدولة المدنية، الدولة الثقافية، الدولة التي لاتعود لاحد قدر عائديتها للجميع، وان شرط وجود المواطن فيها هو المواطنة بكل حقوقه وواجباته. وطبعا هذا لايحدث بين ليلة وضحاها، اذ تبدأ صياغة معادلات بناء الدولة من القناعة بها اولا، القناعة من الاطراف التي تشترك بالعملية السياسية والخارجة عنها، وان تقتنع ان لامستقبل لهذه الاطراف خارج الدولة، لان عودة الدولة المشخصنة يعني العودة الى نقطة الصفر، وان البحث عن علاقات امنة في اطارها المهني والاخلاقي مع الطوق الاعلامي والثقافي، يعني البحث عن اصول المواثيق الدولية واحيائها بهذا الصدد، فضلا عن ان قوة الدولة الجديدة يعني ايضا تفكك الطوق الاعلامي الذي ينتمي في جل صياغاتها توجهاتها الى مرحلة ما قبل الدولة حقا..

كل هذا يدعو اصحاب القيمومة السياسية والتشريعية الى ايجاد الوسائل لانتاج اسس هذه الدولة عبر التشريع وعبر التنفيذ برامجيا وتخطيطيا وماديا وعبر توظيف النظام الثقافي السائد لدعم هذه التوجهات خاصة داخل المؤسسة الدينية، لان قوة هذه المؤسسة ينعكس من خلال قوة الدولة، وان توسيع قاعدتها في المجالات الاستثمارية يعني الحاجة الى فاعلية الدولة ايضا.

عدت لصاحبي الذي أعاد امامي سؤاله اللجوج، اخبرته ان طرق الحرير القديمة الى الهند تحولت من نظام تجاري الى نظام ثقافي يدلل في سياقه الكوني على رغبة الانسان في البحث عن الجديد والمعرفة والجمال والتوغل في المجهول الذي لم يعد مجهولا.

دور المرأة في المشاركة السياسية

روند بولص
وزارة الاقليم/ لشؤون المجتمع المدني

آراء وافكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:
١. لا يزيد عدد كلمات المقالة على ٧٠٠ كلمة
٢. يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة
٣. ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:

Opinions112@yahoo.com

مفهوم المشاركة السياسية

يمكن القول بان المشاركة السياسية تمثل أرقى تعبير للديمقراطية، لأنها تقوم على مساهمة المواطنين والمواطنات في الشان العام، وتقتضي المشاركة السياسية وجود مجموعة بشرية تتكون من المواطنين والمواطنات الذين يتوفر لديهم الشعور بالانتماء إلى هذه المجموعة البشرية وبضرورة التعبير عن إرادتها متى توفرت لديهم الإمكانيات المادية والمعنوية ووسائل أو آليات التعبير. ترتبط المشاركة السياسية بالاهتمام بالشأن العام وبإشراك المواطنين والمواطنات في إنجازه. فهي إذن أرقى تعبير للمواطنة التي تتمثل في جملة النشاطات التي تمكن المواطنين والمواطنات من ممارسة السلطة السياسية.

لتحقيق هذا الهدف، تقوم المشاركة السياسية على الحقوق المتساوية للجماعات وللنساء والرجال وتفترض الاعتراف على قدم المساواة بين النساء والرجال بمجموعة الحقوق العامة والحريات الأساسية التي بدونها لا يمكن أن يقوم المواطن والمواطنة بهذه المهمة.

كما تفترض ضرورة التمتع بهذه الحقوق واحترامها حتى تحترم إرادة المواطنين والمواطنات ويتمكن الشعب بنسائه ورجاله من التعبير عن آرائه وإرادته.

أهم أشكال المشاركة السياسية

- أرقى شكل هو المشاركة في انتخاب المرشحين والمرشحات. وحق الانتخاب يعتبر شرطاً من شروط الممارسة الحقيقية للديمقراطية.

يمكن أن نجد مظاهر أو أساليب أخرى مثل :

. تقلد الوظائف العليا على مستوى السلطتين التنفيذية والتشريعية .

. ممارسة العمل في المنظمات والنقابات.

. الاعتراض على السياسات المحلية والإقليمية والدولية وتقديم التقارير في هذا الشأن لدى السطات المختصة.

. التظاهر في الأماكن العامة.

. القيام بالإضراب وتنظيم الإضرابات للمطالبة بتحسين ظروف العيش.

. التعبير السياسي عن طريق وسائل الإعلام.

في أغلب الأحيان تكتسي المشاركة السياسية صبغة جماعية مباشرة أو غير مباشرة بدون تدخل الممثلين أوالنواب. لكن يمكن أن تكون المشاركة السياسية فردية ومستقلة في حالات نادرة مثل الإضراب عن الطعام الذي يقوم به مناضل أو مناضلة ، امرأة أو رجل ، للمطالبة بإطلاق سراح شخص قريب منه أو تحسين ظروف العيش أو التمتع ببعض الحقوق الأساسية.

الأسباب التي تحول من دون مشاركة فعلية للنساء العراقيات في المجال السياسي

يمكن أن نحصر هذه الأسباب في ثلاثة أنواع :

١. أسباب راجعة للموروث الثقافي.

٢. أسباب سياسية.

٣. أسباب خاصة بالنساء.

٤- تدهور الوضع الامني.

١) الأسباب الراجعة للموروث الثقافي

ترتبط الأسباب الراجعة للموروث الثقافي بطبيعة المجتمعات العربية / الشرقية وهي مجتمعات يطغى عليها النظام الأبوي الذي يقوم على سيطرة الرجال ودورهم الرئيسي وعلى احتكارهم للفضاءات العامة والمسؤوليات في مراكز اتخاذ القرار، وعلى دونية النساء وعدم الاعتراف لهن بروح المبادرة وبإمكانية تولّي المناصب السياسية.

يرتكز هذا النظام الأبوي على تقسيم جنسي للأدوار بحيث ينحصر دور النساء في الأعمال المنزلية والوظائف التقليدية النسائية بينما يتولى الرجال القيام بكلّ الوظائف الاجتماعية والسياسية بدون استثناء.

وتمثل المنظومة التربوية تكريسا لهذا النظام الأبوي عن طريق البرامج التعليميّة المعمول بها والقائمة على الفصل بين العام والخاص في إطاره التقليدي الذي ينتج صورا نمطية للنساء والرجال.

ويتجسد هذا الفصل في إقصاء النساء وحتى تغييبهن من مراكز أخذ القرار سواء كان ذلك على مستوى الوظائف السياسية البحتة أو الوظائف السياسية القيادية الدينية .

وهذا يدل على أنّ النظام الأبوي السائد يرتكز على العادات والتقاليد الاجتماعية والفكرية المتخلفة والبالية والسائدة في تحديد المكانة الدنيا للنساء في المجتمع بصفة عامة وفي المجتمع السياسي بصفة خاصة ولتكريس علاقات هرمية تنبني على أساس الجنس.

٢) الأسباب السياسية

أما السبب السياسي، فيتمثل في غياب التقاليد الديمقراطية في العديد من الدول العربية/ الشرقية/ سواء كانت الأنظمة ملكية أو جمهورية وكذلك غياب التقاليد الديمقراطية وقلة اهتمام المواطنين والمواطنات بالشأن السياسي.

بصفة عامة برغم الإقرار بالحقوق السياسية فإن ممارسة هذه الحقوق في معظم الدول العربية تتعرض إلى معوقات جوهرية راجعة إلى نظام الأحزاب السياسية في بعض الدول وإلى سيطرة القبلية أو إلى نظام الطوائف في دول أخرى.

بالنسبة إلى نظام الأحزاب السياسية ، فبرغم التعددية الحزبية المصرح بها في معظم الدول، تبقى الحالة السائدة هي نظام الحزب المهيمن أو السائد ولا تشارك في الانتخابات إلاّ الأحزاب المعترف بها قانونيا وسياسيا باعتبارها أحزابا قريبة من الحزب الحاكم تقوم بمعارضة صورية وتخدم أكثر سياسة الحزب الحاكم عوض أن تنتصب كحزب منافس له. وفي هذا الوضع تكون الحالة السائدة هي قلة مشاركة المواطنات والمواطنين في العمل السياسي وعدم اهتمامهم بل إمساكهم عن التصويت في الانتخابات.ونتيجة لهذا الوضع، تنشأ فجوة أو بون بين المجتمع والطبقة الحاكمة بمختلف مكوناتها وفي أغلب الأحيان تحدث قطيعة بينهما.

وفيما يتعلق بنظام الطوائف، فهو نظام يقوم على تمثيل الطوائف بدرجة أولى عوض أن يكون تمثيلا للمواطناتِ والمواطنين . وهذا ما هو سائد في لبنان، حيث يفصّل قانون الانتخاب على قياس زعماء الطوائف بدرجة أولى.

٣) السبب الخاص بالنساء

يرتبط هذا السبب بوعي النساء بدورهن ووضعهن الاجتماعي في معظم الدول العربية، إذ أنّ عدة معوقات تحول من دون مشاركة النساء في العمل السياسي. ويمكن أن نذكر من بين

هذه المعوقات عبء المسؤوليات العائلية التي تتحملها النساء من دون الرجال وفقا للتوزيع الجنسي للأدوار. فتربية الأطفال والقيام بالشؤون المنزلية لا يتركن للنساء مجالا للاهتمام بما هو خارج العائلة.

كما أن نظرة المجتمع للنساء اللواتي يتحملن مسؤوليات سياسية هي نظرة سلبية وغير مشجعة للاهتمام بالشأن السياسي، فالمجتمع يحمّل النساء السياسيات مسؤولية الأزمات العائلية أو الطلاق أو الأزمات الاجتماعية مثل تدهور الأخلاق وتفاقم العنف والإجرام وحتى في حالة الاعتراف بدورهن في المجال السياسي غالبا ما تسند لهن وظائف أو مهام سياسية مرتبطة بطبيعة جنسهم مثل الوظائف الاجتماعية والعائلية في الحكومات ولم نشهد إلى حتى الآن مسؤولات عربيات في وزارات الدفاع أو الداخلية أو العدل الا ماندر. وتكون النتيجة الحتمية لهذه النظرة الدونيّة خوف النساء من تحمل المسؤوليات السياسية وعدولهن عن القيام بمهام تتطلب الخروج من البيت والبقاء خارجه مدة طويلة وعدم الرغبة في الانضمام إلى الأحزاب السياسية أو الجمعيات غير الحكومية.

وإلى جانب كلّ هذه الأسباب الموضوعية والذاتية لابد أن نضيف سببين رئيسين.

السبب الأول يتعلق بارتفاع نسبة الأمية النسائية في العالم العربي برغم إلزامية التعليم ومجانيته في بعض البلدان.

أما السبب الثاني فهو يرجع إلى وجود ظاهرة عند النساء العربيات وتتمثل في قلة وعيهن بحقوقهن وبضرورة معرفة هذه الحقوق للتمتع بها وللنهوض بأوضاعهن القانونية.

كل هذه الأسباب المختلفة والمتعددة تقف حاجزا أمام مشاركة النساء في العمل السياسي وأمام ممارسة حقوقهن السياسية وبصفة عامة أمام كل عمل يهدف إلى تحقيق الديمقراطية والمساواة.

لذا أصبح من الضروري التفكير في تفعيل هذه المشاركة بوسائل معرفية وموضوعية وتوعوية.

أهم النصوص الدولية بخصوص المشاركة السياسية للمرأة

. اتفاقية بشأن الحقوق السياسية للمرأة١٩٥٢.

المواد (١ ، ٢ ، ٣)

. اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ١٩٧٩ المواد (٧ ، ٨ ، ١٠) هامش رقم

- ألاعلان العالمي لحقوق الانسان. ١٩٤٨ . المواد (١، ٢٠، ٢١)

- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ١٩٦٦، المواد (٢١، ٢٢ ، ٢٥) رقم ٣

- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ،١٩٦٦ المادة (٨ :أ- د)

ألدستور العراقي والمشاركة السياسية للمرأة

العراقيون متساوون امام القانون من دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو القومية أو الاصل أو اللون أو ألراي أو الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي.

لقد كفل الدستور العراقي الجديد حق المرأة في المشاركة السياسية المتمثلة بالبنود والفقرات التالية:

باب الثاني : الحقوق والحريات : الفصل الاول الحقوق: اولا الحقوق المدنية والسياسية.

المادة (٢٠)

للمواطنين رجال ونساء، حق المشاركة في الشؤون العامة، والتمتع بالحقوق السياسية، بما فيها حق التصويت والانتخاب والترشيح.

الفصل الثاني : (الحريات) المادة (٣٦)

تكفل الدولة بما لا يخل بالنظام العام والاداب:

اولا: حرية التعبير عن الراي بكل الوسائل.

ثانيا: حرية الصحافة والطباعة والاعلان والاعلام والنشر.

ثالثا: حرية الاجتماع والتظاهر السلمي، وتنظم بقانون.

المادة (٣٧) تحت نفس الفصل:

أولا: حرية تأسيس الجمعيات والاحزاب السياسية، أو الانضمام اليها مكفولة وينظم ذلك بقانون.

السلطة التشريعية:

المادة (٤٧):

رابعا- يستهدف قانون الانتخابات تحقيق نسبة تمثيل للنساء لا تقل عن الربع من عدد أعضاء مجلس النواب (ما يعرف بنظام كوتا)

نظام الكوتا

الكوتا كلمة لاتينية الأصل، استخدمها الاقتصاديون أولا، ثم السياسيون •••وهي باختصار إجراء مؤقت للتمييز الإيجابي ضمن مؤسسات الدولة لصالح فئات معينة تعاني التهميش القائم على الدين أو العرق أو الجنس أو غيره ويتم عبر نص دستوري أو عبر تضمين الأمر في القوانين الانتخابية. ويوجد حاليا ٨٠ دولة في العالم تطبق النظام أو في طريقها إلى الأخذ به.

ويعني نظام الكوتا في العلوم السياسية وضع نسبة معينة أو رقم معين لتمثيل مجموعة معينة من النساء وغالباً ما يكون ذلك من حيث أدنى نسبة تمثيل ، على سبيل المثال (١٥٪) أو (٣٠٪) وتستخدم أنظمة الكوتا كمقياس لزيادة نسبة تمثيل أي مجموعات تم استثناؤها من المشاركة السياسية. وعن مدى استفادة المرأة العربية من هذا النظام فالمرأة العربية لم تستفد كثيراً من هذا النظام وذلك بسبب عدم تطبيق الكثير من الدول العربية لنظام الكوتا سوى (٨) دول تطبق هذا النظام وهي العراق . تونس . المغرب . الأردن . الصومال . جيبوتي . فلسطين.

أهمية المشاركة السياسية للمرأة

أن حجم تمثيل النساء في البرلمانات و مواقع صنع القرار العليا في جميع الدول ، بما فيها الديمقراطيات العريقة، لا يتناسب مع حقيقة أنهن يشكلن نصف أي مجتمع و يضاهين الرجال علما و كفاءة و قدرات. حيث تبلغ نسبتهن في إجمالي عدد البرلمانيين في العالم ١٥ بالمئة فقط ، وهي نسبة جد متدنية و تعكس حالة صارخة من الظلم و عدم المساواة.

وإذا كان سبب تدني التمثيل النسوي في الدول المتقدمة يعود أساسا إلى المرأة نفسها بسبب عدم اكتراثها بالعمل السياسي بصفة عامة طالما أن جنس النائب أو المشرع في تلك المجتمعات لا يعني الكثير، فانه في مجتمعات العالم الثالثية يعزى إلى وجود سطوة ذكورية و حواجز اجتماعية وثقافية و دينية لا يمكن للمرأة تخطيها بسهولة.

الا ان حققت النساء العراقيات قفزات كبيرة ، حيث كفل قانون إدارة الدولة العراقية لسنة (٢٠٠٤) والدستور (٢٠٠٥م) تمثيل المرأة في البرلمان لا يقل عن ٢٥٪ ، كما كفل الدستور العراقي حق المرأة في المشاركة بالشأن العام في البلاد بما يمكنها من الاشتراك في تشكيل الحكومة أو السلطة التنفيذية . كذلك هناك جهود تبذل من قبل منظمات في مجال حقوق المرأة في العراق هنالك جهود ومطالب من اجل تطبيق نظام الكوتا في المناصب الوزارية ايضا. وكذلك في البحرين و في الكويت واليمن في المغرب العربي ، وأصبحنا نرى المؤتمرات، الندوات، الورش التدريبية والحملات كلها تعقد لتعزيز وتمكين المرأة والاستعداد لخلق مناخ يشجع صانعي القرارات والمجتمع لاتخاذ قرارات تضمن القضاء على كل اشكال التمييز والعنف الموجه ضد المرأة وتكفل حقها المشروع في المشاركة السياسية. باشكاله المتعددة، لان مشاركة المرأة يعني تفعيل جهود ودور وطاقات نصف المجتمع وتسخيرها من اجل عملية البناء والتنمية التي أحوج ماتكون اليها مجتمعاتنا في هذا الظرف الصعب، ولا يمكن أن نتحدث عن التنمية الشاملة التي تعتمد على مبدأ المشاركة بعيداً عن دور المرأة من حيث هي عنصر حيوي وفاعل يتقاسم مع الرجل أعباء الحياة وتبعاتها.

فالتنمية تعني معالجة الفقر وتوفير فرص العمل ومحو الأمية وتحقيق العدالة في توزيع الثروات، وضمان الحرية وكفالة حق التعبير عن الرأي واعتماد مبدأ التداول السلمي للسلطة والمشاركة في صنع القرار.